النظرية الوضعية اللغوية
وأثرها في الدرس اللساني المعاصر

أ. د. محمد ذنون يونس

جامعة الموصل/ كلية التربية للبنات

الملخص

يعتقد علماء اللغة العربية القدامى بأن الرموز اللغوية أصواتاً وصيغاً وتراكيب قد وضعت للدلالة على المعاني حقيقية أو مجازية، وأن هنالك اتفاقاً اجتماعياً على التعامل بهذه المكونات اللغوية ورفض أية محاولة للخروج عن هيمنة ذلك الوعي الاجتماعي الذي تواضع أفراده على تلك الرموز في إدارة علاقة تخاطبية ناجحة؛ لأن ذلك الخروج يكون سبباً في إفشال عملية التواصل الذي هو من أهم أغراض وجود اللغة والحاجة إليها.

ومن ثم أحس الدارسون العرب في حقل اللغة والأصول والفلسفة بالحاجة إلى بيان ذلك التواضع اللغوي وأركانه وأسبابه وأهميته وأنوعه وكيفية تأثير الواقع الاستعمالي على حدود تلك المواضعة وصولاً إلى تفسير دقيق للنظام اللغوي، وتحديد عميق لمقاصد المتكلمين وإرادتهم من العمليات التخاطبية.

ويحاول هذا البحث أن يستكشف مكانة هذه النظرية في الدرس اللساني المعاصر، ومقارنة المنجز اللغوي العربي المتعلق بدراسات التواضع الرمزي للغة مع الدراسات اللسانية المعاصرة بغية إحداث تكامل معرفي بين النظرية الوضعية لدى اللغويين العرب وما أنجز من بحوث لسانية معاصرة، تنسجم في طروحاتها مع تلك النظرية، خروجاً من العزلة المفاهيمية وتحقيقاً للتقارب في ميادين التطبيقات اللغوية.

ونظراً للتنوع المعرفي الهائل في المنجز اللساني المعاصر فإن هذا البحث سوف يركز اهتمامه على المقولات الغربية الوضعية منها، التي تنظر إلى النظام اللغوي على أنه نظام رمزي تواضع عليه المستعملون، مؤكدين الحاجة الملحة إلى قيام نظرية الوضع والبحث فيها وفي أغراضها وأسبابها وأهميتها وأنواعها، وأثرها الكبير في عمليات التحليل اللغوي وصوره المختلفة المتمثلة بآليات الحذف والتقدير والتأويل، التي يقوم بها المتكلم وفق النظام الوضعي للغة.

ومن أجل الوقوف على التكامل المعرفي بين المنجز اللساني الغربي المعاصر في أحدث طروحاته المتعلقة بالوضع اللغوي ومباحثه وأنواعه والمنجز اللساني الدقيق لدى أصحاب النظرية الوضعية في التراث العربي الإسلامي، الذي أحكمت مباحثه ومسائله في علمي (الأصول والوضع) كان لا بد لنا من أن نتوقف على تلك العلائق والروابط من خلال النظريات اللسانية والاتجاهات الحديثة في الدرس اللغوي الغربي، حتى نثبت عمق ما توصلت إليه أنظار علماء الوضع في هذا المجال، وأهمية ربط المعرفة القديمة بعناصر معرفية جديدة ورؤى حديثة، يمكن لها أن تسهم في تطوير الدرس الوضعي العربي، وذلك وفق العنوانات الآتية:

النظريّة الوضعيّة في الدراسات البنيويّة:

يدرس البنيويّون اللغةَ بذاتها دون اللجوء إلى أمورٍ خارجةٍ عنها؛ وصولاً لإدراك طبيعة اللغة وماهيّتها قبل أن تدخل حيّز الاستعمال, أو ما يسمّيه دي سوسير (ت:١٩١٣م): (الكلام), أي: الاستعمال الفعلي لتلك البنيات اللغوية, وهي كما يقول جان بياجيه: "مجموعة تحويلات تحتوي على قوانين كمجموعة تقابل خصائص العناصر تبقى أو تغتني بلعبة التحويلات نفسها, دون أن تتعدّى حدودها أو تستعين بعناصر خارجيّة"[١], وهي عند دي سوسير "تقتضي أمرين متلازمين: نسقاً أو نظاماً قارّاً ثابتاً ومتطوراً معاً"[٢], وهذا الاشتراط الاقتضائي يشير إلى مدار بحثنا من جهتين؛ الأولى: تشترط البنيويّة في درسها اللساني وجود نظام لغوي متواضع عليه ينشأ عن طريق "أنواع من التواطؤ والاتفاقات الضروريّة التي أقرّها المجتمع وسنّها لكي تتأتّى ممارسة هذه الملكة عند الأفراد"[٣], والثانية: قابليتها للاشتقاق والتوليد من خلال ملزوميّة (التطور), الذي يخضع له ذلك الأصلُ ويرتبط به ذلك الجانب المتطور, وإنّ الفصل بينهما يؤدي إلى غياب الروابط بين الماضي والحاضر, مما يعني غياب أدوات التواصل بين الزمانين, وبما أنّ الغاية من الدرس اللساني في (النظرية البنيويّة) البحث عن ثوابت لغوية, تمثّل بناءً لغوياً متعارفاً عليه فإننا ملزمون من جهة منهجيّة بتقسيم بحثنا وفق رؤية المؤسسين لتلكم النظريّة, بالشكل الآتي:

أولا: مباحث الوضع في ثنائيّة اللغة والكلام:

إنّ البنيويّة حين فرّقت بين (اللغة) و(الكلام), فإنّها تفرّق بين الوضع والاستعمال, أمّا اللغة فتمثّل مرحلة الوضع قبل أن تدخل تلك المواضعة الحيز الاستعمالي لها, ولذلك فهي ثابتة لا تكاد تتغير؛ لأنّ من شروط بقاء اللغات قدرتها على الثبات والاستمرار, في حين يمثّل الجانب الآخر وهو (الكلام) الجانب الاستعمالي للغة, أي: استعمال تلك القواعد المتواضع عليها, ويوصف هذا الاستعمال من حيث مطابقتُه الوضع من عدمه بالاستقامة أو الانحراف, فما جاء موافقا أصل وضعه فهو الكلام المستعمل في بنيته الموضوع لها, وإن استُعمل في غير بنيته الموضوع لها فإنّه يمثّل الانحراف الاستعمالي, الذي تخضع له جميع الألسنة في مرحلة المَقُولة من خروج عن أصل وضعه بفعل التقادم الزمني والعرف الاجتماعي دلالياً وصرفيّاً.

إنّ ثنائيّة (اللغة والكلام) تعبيرٌ واضحٌ عن ثنائية الوضع والاستعمال, يقول جاكبسون (ت:١٩٨٢م): "اعتبر سوسور أنّ موضوع دراسة الألسنيين نظام اللغة أو بنيتها, أو ما أطلق عليه اسم (اللسان)... ووضعه

(١) البنيويّة, ترجمة: عارف ميمنه, وبشير أوبري: ٨.

(٢) محاضرات في علم اللسان: ٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣.

مقابل فاعليّة التكلّم بهذه اللغة, أو ما أسماه (الكلام)...والحق أنّ التمييز بين اللسان والكلام هو تمييز أساسي إلى حدّ بعيد...فما يشير إليه سوسور هو ضرورة التمييز بين النظام اللغوي (اللسانlangue) والتكلّم باللغة أو كتابتها (الكلام)"[1].

وقد ركّزت البنيويّة على (اللغة) في مستواها الوضعي قبل دخولها الاستعمال؛ بغية الوصول إلى نظرية علمية شاملة من خلال البحث في ذاتيّاتها, والوصول إلى نموذج ألسني موضوعي علمي, ولذلك كانت اللغة عند البنيويّين ثابتة ومقيّدة, في حين أنّ الكلام يمثّل الجانب الحرّ من اللغات الفعليّة, ويحدث فيه النقل عن الأصل الوضعي تركيباً ودلالةً, والدرس البنيوي درس في العمليّة الوضعية نفسها, لمعرفة قواعد اللغة الكلّية المشكّلة لها, التي تتحكّم فيما بعد في استعمالات المستعملين, وتمكّن الألسني من معرفة الاستعمال الخاطئ والصائب.

لكن, السؤال الذي يطرحه سوسير وأشار إليه جاكبسون, هو: لماذا تركّز البنيويّة على اللغة دون الكلام؟

إنّ الجواب يبدو واضحاً من خلال أطروحاتهم, وهو أنّ البنيويّة تركّز على القواعد الكلّيّة للغة؛ لأنّه "ما من تغييرات يمكن فهمها وتأويلها من دون الإحالة على النظام الذي يُخضعها, وعلى وظيفتها ضمن هذا النظام"[2], وهكذا يربط البنيويّون تفسير الظاهرة الكلاميّة الاستعماليّة بالأصل الوضعي, الذي يفسّر أسباب الاستعمالات الكلاميّة وطرائق استعمالها على أنّه المسؤول عن تحديد خواصّها وسلوكها.

ثانيا: اعتباطيّة الدلالة:

يشكّل هذا المبدأ أول سلالم الدرس البنيوي لتوقّف الكثير من أطروحاته اللغوية عليه, ويشير إلى أنّ "العلاقة التي تربط الدلالة بالمدلول هي علاقة اعتباطيّة"[3], ولهذا المبدأ تأثيران: - سابق يتمثّل بموقف الدرس البنيوي من اللسان ذاته, فلمّا كان اللسان موضوعا بالاتفاق والتواطؤ بين الجماعة اللغوية الواحدة لزم عنه كون الدلالة غير مرتبطة بالمدلول ارتباطا سببيا, وإلّا لبطل رأيهم القائل بالتواضع اللغوي.

- ولاحق تنتج عنه النظرة البنيوية إلى الدلالة بأنّها غير ثابتة ما دامت متواضعاً عليها.

وهنا يطرح سوسير قضيّة مهمة, وهي أنّ اللغة لمّا كانت اعتباطية الدلالة, وموضوعة بالاتفاق والعادة اللغوية للجماعة الواحدة؛ لزم عن هذا الرأي حريّة التغيّر الدلالي للألفاظ بإعادة وضعها بإزاء مفاهيم جديدة, إلّا إنّ ذلك متعسّرٌ علينا لسبب أنّ الأقدمين سبقونا لوضع هذه الألفاظ, ويوضّح سوسير الإشكال بإزالة موطن اللبس بأنّ من سبقنا في الزمان وضع هذه الأسماء, ولا يمنع هذا السبق الوضعي للألفاظ

(١) بؤس البنيويّة: ٧٥.

(٢) الاتجاهات الأساسية في علم اللغة, رومان جاكبسون, ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم: ٣٧.

(٣) محاضرات في علم اللسان: ١٠٥.

وثباتها بإزاء مدلولاتها القديمة من وقوع علاقة بين عاملين متناقضين: الاتّفاق الاعتباطي, والثبات المدلولي, لكن لأنّ الدلالة اعتباطيّة منشؤها الاتفاق والعرف اللغوي فلا شكّ أنّ تطورا دلاليا سيصيب ألفاظها, ويجتمع لدينا وضعان: وضع سابق, ووضع لاحق, وهنا ننقل نصّ سوسير قائلا: "في نهاية التحليل يتّضح لنا أنّ كلتا الظاهرتين متعاضدتان ومتساندتان؛ فالدلالة تكون في حالة تغيّر وتبدّل؛ لأنّها تستمر وتتصل. والذي يتغلّب ويسود في كلّ تغيّر هو دوام الأصل القديم"[1], ولذلك فرّق البنيويّون بين (اللغة والكلام), إذ الكلام هو الاستعمال الفعلي للغة, وتمثّل اللغة الألفاظ المجرّدة من الاستعمالات أصلاً, ووفق هذا البناء الأصلي المجرّد يُقاس صواب الكلام من خطئه, ونعني بالبناء هنا القانون الكلّي النوعي الذي انتظمت به اللغة[2].

ويرى أنّ موضوع علم اللسان "مجموعة الأنساق القائمة على اعتباطيّة الدلالة, وفي الحقيقة إنّ كل وسيلة للتعبير تقوم أساساً في أيّ مجتمع على عادة جماعيّة, أو على المواضعة والاتفاق, والمعنى واحد"[3], بل ويذهب إلى أبعد من ذلك, إذ يرى أنّ القول باعتباطيّة العلاقة مبدأ لم يعترض عليه أحد[4], وهذا ما لحظناه في قراءتنا للموروث اللغوي في الدرس البنيوي, ويفرّق سوسير بين صنفين من العلاقة (الوضعيّة والاستعماليّة), إذ بعد أن قرر مبدأ اعتباطيّة اللغة يرى أنّه "ليس بإمكان الفرد أن يغيّر من الدلالة عندما تستقر في مجموعة لسانيّة"[5], ومعنى هذا أنّ الألفاظ بعد شيوعها بإزاء معانيها تستحيل علاقتها طبيعيّة, كما يرفض نظريّة المحاكاة؛ لأنّه "لا توجد فيها أبداً عناصر عضويّة لنظام لساني, وحتى الألفاظ التي نعتقد أنّها آتية من هذه النظريّة عددها ضئيل على خلاف ما يظنّ أصحابها"[6].

وفي إشارة إلى عملية المواضعة يقول سوسير: "الفعل أو العمليّة التي تكون فيها الأسماء قد وُزّعت على المسمّيات ووضعت بها الألفاظ إزاء الأشياء, والتي انعقد بفضلها نوع من التعاقد بين التصوّرات وبين الصور السمعيّة, أقول: إنّ هذه العمليّة يمكن أن نتصوّر حدوثها, ولكنّها لم تلاحظ ولن تلاحظ أبداً, والفكرة التي تدفعنا لأن نقول بأنّ الأمور ربّما قد وقعت ومضت على هذا النحو هي فكرة مبعثها شعورنا وإحساسنا القوي باعتباطيّة الدلالة"[7], ويعلل سوسير هنا سبب القول بالنظريّة الوضعيّة, بأنّه لمّا كانت العلاقة بين الدّال والمدلول اعتباطيّة, وليس ثمّة ملزم ذاتي أو خارجي لربط اللفظ بمعناه, كان القول

(١) المصدر نفسه: ١١٤.

(٢) ينظر: البنيويّة: ٢١.

(٣) محاضرات في علم اللسان: ١٠٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٦.

(٥) المصدر نفسه: ١٠٧.

(٦) المصدر نفسه: ١٠٧.

(٧) المصدر نفسه: ١١١.

بالتواضع لزاماً علميّاً ومعرفيّاً يعلل وجود اللغات وطبيعتها.

ما سبق يشير بوضوح إلى قول البنيويّين بالتواضع اللغوي, وأنّ وضع الألفاظ بإزاء مدلولاتها وضع اعتباطي, بمعنى أنّ الواضع لم يلاحظ علاقةً سببيةً بين الموضوع والموضوع له, وإن كانت ثمّة علاقة كمحاكاة بعض الألفاظ لمدلولاتها, إلّا إنّ هذه المحاكاة ليست بفعل ملاحظة علاقة سببية بين الدال والمدلول, وإن كانت كذلك أحيانا قليلة فإنّها ليست مطّردة, وقد لحظ سوسير هذه الظاهرة في قوله: "المبدأ الأساسي الذي أسميناه اعتباطية الدلالة لم يكن له ليمنعنا من أن نميّز في كل لسان ما هو اعتباطي على الإطلاق, أي: غير منضبط عما هو مقيّد بعض التقييد, أي: نسبي, إذ إن قسما من الدلالات اعتباطية مطلقة, وأما القسم الآخر فتتدخل فيه ظاهرة تسمح لنا بأن نعيّن درجات ومراتب اعتباطية دون القضاء على الاعتباط نهائياً, ويمكن أن تصير الدلالة هنا مقيّدة نسبيّاً, ومعلّلة"[1], كما أنّ "اعتباطيّة الدلالات تقتضي نظريّاً حريّة التصرّف حين وضع أيّة علاقة بين المادة الصوتيّة وبين المعاني"[2].

ويمكن القول إنّ البنيويّين يبحثون عن الأصل الوضعي للمفردات والتراكيب قبل دخولها في الاستعمالات, وهذا الأصل ينبغي أن يكون ذا قواعد تركيبيّة ثابتة بحيث إذا اختلّ واحد من تلك الأنظمة فقد الكلامُ قيمته المعنويّة, والتراكيب مثلاً يتصوّرها جاكبسون "ليست كيانات مستقلّة ومنفصلة قد جُمِعت معاً, فهذه الكلمات لها علاقات محددة تربطها ببعضها بعضاً وتتحكّم بالطريقة التي يمكن بها استخدامها في جمل... ووجود هذه العلاقات الثابتة هو ما يجعل اللغة بنية لها أجزاؤها لا مجرّد جمع من النُّتَف"[3].

ثالثا: ثبات الدلالة وتحوّلها:

إنّ اللغة بالنظر إلى ذاتها وطبيعة وضعها يمكن إعادة وضع ألفاظها بإزاء مفاهيم جديدة, لكن لأنّها اتفاق اجتماعيّ فإنّ المواضعة التي تحتملها اللغة لذاتها تكون مقيّدة جداً, وذلك لأنّ عمليّة الوضع متوارثة, وعمليّة القطع الزمني تؤدي إلى فقدان الرابطة اللغوية بين الازمنة المختلفة, وبهذا الاعتبار فإنّ "الدال الذي وقع عليه الاختيار في لسانٍ مّا لا يمكن استبداله بدال آخر...وفي أيّ عصر ابتدأنا ومهما كان ضارباً في القدم نشعر أنّ اللسان موروث بالنّسبة للعصر الذي سبقه, فالفعل أو العمليّة التي تكون فيها الأسماء قد وُزّعت على المسمّيات ووضعت بها الألفاظ إزاء الأشياء, والتي قد انعقد بفضلها نوع من التعاقد بين التّصوّرات والصور السمعيّة, أقول إنّ هذه العمليّة يمكن أن نتصوّر حدوثها, ولكنّها لم ولن

(١) محاضرات في علم اللسان: ١٨٩.

(٢) المصدر نفسه: ١١٦.

(٣) بؤس البنيويّة: ٦٤.

تلاحظ أبدا"[1], وهذا المبدأ ينصّ جليّاً على فكرة وجود وضع أصلي يمكن أن ينتج عنه وضعٌ لاحق, إمّا عن طريق الاستعمال المجازي, أو النقل الدلالي للألفاظ, وفي مجال التأثر الصوتي أيضاً تخضع بعض الألفاظ لتغيّرات صوتيّة بفعل العامل الزمني الذي توكبه تلك الألفاظ, لكنّ سوسير يربط بين الوضعين لئلا تُفقد حلقة الوصل بين الدالّين زمنيًّاً, والتقييد المنصوص عليه متعلّقٌ ببنية اللغة, وأمّا إذا خرجت لك الوظائف المتواضع عليها في الاستعمال الفعلي للغة, الذي يسمّيه سوسير (الكلام) فإنّ ذلك الاستعمال يخضع لقوانين التطور الصوتي والدلالي؛ بل يشترط البنيويّون لدوام اللسان تأثّره بالاستعمال, الذي يخضع لقوانين الاتّفاق المجتمعي, من تغيير لأصول الألفاظ الموضوعة, وخضوع كثيرٍ منها لعامل التأثير الصوتي الذي ينقل اللفظ من أصل وضعه في بنيته اللغوية إلى أصل استعمالي في المادة الكلامية, وهو ما يسمّيه البنيويّون (إزالة أصول الكلمات), وكذلك التغيير الذي يحدثه الإدغام والإعلال في بنية الألفاظ, ومن النتائج التي توصّل إليها البنيويّون أنّ بنية اللفظ إذا وُجدت لها صورتان لفظيّتان فلا بدّ من كون إحداهما أصل ذلك الوضع, والأخرى فرعاً عنه تمثّل بنية استعمالية متأثرة بالمحيط الاستعمالي, وقد بحثوا هذه الحيثيّة الوضعية تحت عنوان (عدم وجود أصلين أو أصول فونطيقية للفظ واحد), وأنّ هذا الاستعمال للبنية الجديدة للفظ يفوق في أكثر حالات تطور الألفاظ استعمالَ البناء الأصلي؛ لأنّه خاضع لعملية المواضعة الجماعية التي تنشئ الحدث الكلامي[2].

إذن, تركّز المدرسة البنيويّة على اللغة بذاتها قبل أن تخضع للاستعمال, وتنادي بثبوتيّتها وعدم مخالفة ما وضعه المتقدّمون في اللغة الواحدة, سواء كانت ترتيباً صوتيّاً لأحرف الكلمة الواحدة, وذلك فيما يتعلّق بالألفاظ الموضوعة وضعا شخصيّا, أو قانوناً كليّاً موضوعاً بالوضع النوعي تخضع له التراكيب, ولا يمكن أن نقول في (راغب) وهو المثال الذي ضربه سوسير (باغر), نعم لا إشكال من حيث الوضع, فلو أنّ الواضع استعمل اللفظ الثاني مكان الأول لما كان ثمّة إشكال, غير أنّ الذي وضعه واضع اللغة لا يمكن نقله عن أصله الموضوع له إلى أصل آخر مغاير له, لاسيما أنّه لا أثر لعلّة صوتية موجبة لذلك التغيّر.

ومن القوانين الكلّيّة الموضوعة بالوضع النوعي, والقائمة على ترتيب علّي للحدث الكلامي تأخير المفعول به عن الفاعل, ذلك أنّ العقل يفترض وجود حدثٍ أوّلا, وهذا الحدث منسوبٌ إلى ذات صدر منها ذلك الحدث, ومن ثَمّ ذاتٌ وقع عليها فعل ذلك الحدث, ولا يمكن الإخلال بذلك الحدث, ولا نعني الإخلال الموضعي الذي تحافظ فيه الألفاظ على مواقعها الإعرابية, وإنّما نعني به نقلا كلّيّا لتلك

(١) المصدر نفسه: ١١٠-١١١.

(٢) ينظر: محاضرات في علم اللسان: ٢٢٤-٢٢٦, ٢٣٦.

الهيئات التركيبيّة, والواضع لاحظ نمطاً كلاميّاً يحمل دلالته المرجوة, ووضع بناءً على ذلك النمط الملاحظ قوانينه الكلّيّة التي إن خُولفت فقدت التراكيب دلالاتها؛ لأنّها موضوعة في نسق لغوي متماسك مع بنيتها اللغوية التي عُدّ وجود هذا النسق فيها لازماً وضروريّاً لتلك الوحدات اللغويّة, وهذا القانون الكلّي الموضوع وضعاً نوعيّاً يمثّل حقيقة مادّيّة تتراصّ من خلفه الوحدات المعنويّة؛ لأنّ "الوحدات الماديّة المنظّمة في ترتيب معيّن هي التي تخلق وحدها هذه القيمة...وفضلاً عن ذلك فكوننا نفهم من هذا الطريق وحده تأليف عبارة لسانيّة دليل على أنّ سلسلة توالي الألفاظ وتعاقبها هي التعبير المناسب عن الفكر"[1], وهذه السلسلة يجمعها الوضع النوعي, الذي لا يتحقق بدوره إلاّ من خلال قيامه على جملة من الألفاظ المشخّصة؛ لأنّه "ودون الاعتماد على جملة من الألفاظ المشخّصة يصير كلّ استدلال من حالة تركيبيّة نحويّة ممتنعاً"[2].

قياسيّة اللغة:

ومن آثار النظرية الوضعية في الدرس البنيوي ما جاء في الفصل الرابع تحت عنوان (القياس التمثيلي), ولعلّ البنيويّين استشعروا خطورة إمكانية تحقق تلك التحولات الصوتيّة في البُنى اللفظية, مما يعني حدوث خلل في الصيغ والتراكيب المتواضع عليها, إذ التغيّر الصوتي كما يصفونه (عامل محدث للخلل) لأنّه يخرج عن أصل الوضع, ولا نعني به التغيّر الذي يخضع لقوانين صوتية معلّلة كالإدغام والإعلال والإبدال, وإنّما ذلك التغيير الذي ينال الألفاظ دون وجود مبرر لغوي, هذا الخروج قد قُيّد بمحاكاة الأصل؛ لئلا يشذّ عن الأبنية اللغوية شيءٌ منها, وأخضعوا هذه التغيّرات لقانون (القياس التماثلي) الذي "يفترض وجود نموذج يمكن محاكاته على وجه مطّرد, فالصيغة القياسية هي بنية تصاغ على صورة أو وِزان أو بنيات أخرى حسب قاعدة معلومة"[3], وهم يشيرون هنا إلى المشتقات الموضوعة بالوضع النوعي, بمعنى أنّ الواضع لم يلحظ لفظاً بعينه حتى يمكن من خلالها المستعمل الفعلي للغة استحضار ذلك الأصل البنيوي المتواضع عليه, ومن ثَمّ يقيس عليه ما شاء من ألفاظ مندرجةٍ تحت أوزانه بعمليّة إبداعيّة لغويّة, وما وافق من تلك الألفاظ المحدثة في الاستعمال من الصيغ الموضوعة فهو من قبيل (القياس التماثلي), الذي يخضع فيه اللفظ المستعمل لبنية لغوية سابقة عليه, وفي حالة خالف اللفظُ المستعملُ بناءً لغويّاً في بابه فإنّ ذلك لا يسمّى قياساً تماثليّاً بل يسمّى (الاشتقاق العامي), الذي يقاربُ فيه المستعملُ اللفظَ من الأصل الموضوع لكنّه لا يوافقه, والفرق بينهما أنّ الأول يسري وفق

(١) المصدر نفسه: ١٩٩.

(٢) محاضرات في علم اللسان: ١٩٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٢.

قوانين موضوعة, والثاني ينشأ محض الصدفة, ولذا لا ينتج عنه -الثاني- إلّا أراذل الألفاظ, بحسب وصف سوسير[1].

ولا يمكن بحال إخضاع تلك الألفاظ لعمليّة القياس على الأصل الموضوع, دون وجود شعور وإدراك للعلاقة, التي تربط الصيغ فيما بينها هيأة ومعنى, ولا ينتظم هذا الإدراك إلا من خلال الوضع, الذي يفترض وجود أبنيّة محددة تحمل دلالاتٍ محددةً وموضوعةً بطريقة علميّة عمليّة, تمكّن من اندراج ما وافق أبنيتها تحتها, وشرط هذا الإبداع والربط بين الصيغ هو سبْقُه بأبنية موضوعة بوضع نوعي, تساهم فيما يسمّونه (التداعي المترابط), الذي يجمع الألفاظ ذات الصيغ المتشابهة الأوزان والمندرجة ضمن معاني أبنيتها في مقام واحد, كأبنية اسم الفاعل واسم المفعول, فإنّ طريقة وضعها تكشف عن قدرتها على استدعاء الألفاظ الموضوعة وِفاق صيغها, وإمكانيّة القياس عليها؛ لأنّها موضوعة بالوضع النوعي العام لموضوع له عام, وتدلُّ على معنى من قام بالفعل أو من وقع عليه الفعل دون أن تلتفت البنيويّة إلى مشخّصات تلك المعاني[2].

وبناء على هذا التصور العملي للغة قُسّمت الألفاظ عند البنيويين إلى قسمين؛ استناداً إلى إمكانيّة الاشتقاق منها وعدمه, وهما:

الأول: الألفاظ العقيمة, وهي الألفاظ الموضوعة بالوضع الشخصي, ولا تكون مقيسة, وتسمّى (الكلمات البسيطة)؛ لأنّها موضوعة بشخصها لمعانيها, وتمثّل هذه الألفاظ الجانب غير المقيس في اللغة, كأسماء الأعلام وأسماء الأمكنة مثلاً وأسماء الأجناس والأشياء, فهي كما يقول سوسير "لا تقبل أيّ تحليل, ومن طريق أولى لا تقبل أيّ تأويل ولا أن نقدر عناصرها, ولذلك فلا نبتكر بإزائها أيّة صيغة جديدة تنافسها"[3], والحكم اللغوي الذي يوجّه سوسير هنا لا يمكن معرفة فلسفته دون معرفة مسبقة بـ (علم الوضع) الذي يفرّق بين الأسماء الموضوعة بالوضع الشخصي, والأسماء الموضوعة بالوضع النوعي.

الثاني: الألفاظ المنتجة, وهي التي تكون قابلةً في أصل وضعها لأن نشتقّ منها, والمقصود بها الألفاظ الموضوعة بالوضع النوعي, بحيث تمكّن الطبيعة الوضعية لها من الاشتقاق منها والقياس عليها, وتمثّل الجانب المقيس من اللغة, وهي بلا شك الاكثر أهميّة في الدرس اللغوي؛ لأنّه الذي يضمن لأيّ لسانٍ بقاءه وديمومته, وهو كما يصفه (مبدأ من مبادئ التجديد والمحافظة), التجديد من خلال توليد ألفاظ غير موضوعة قياسا على هيئات موضوعة, والمحافظة على البناء اللغوي من الضياع والترهّل من خلال قرن الألفاظ الكثيرة بصيغ قليلة, تسهم في بيان مراد المستعمل من غير

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٩.

(٢) ينظر: محاضرات في علم اللسان: ٢٨٩-٢٩٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢٤٨.

تقييد له بواسطة قانون وضعي كلّي[1].

النظريّة الوضعية في الدراسات التداوليّة:

تدرس التداوليّة اللغة عند استعمالها في المواقف المختلفة, ولذلك ركّزت أبحاث روادها على دراسة الاستعمال اللغوي دون دراسة اللغة من حيث بنيتها[2], إلاّ إنّ هذا الاهتمام بالاستعمال لم يكن حجابا عن دراسة على البنية اللغوية والتأصيل الوضعي لذلك الاستعمال المتنوّع, ولتوضيح الأمر بصورة أقرب نقول:

لمّا كان تركيز التداوليين على دراسة اللغة في إطارها الاستعمالي كانت قضية (مطابقة مقتضى الحال) أول ما تطرّقوا إليه في مسائل اللغة, وأوستين (١٩٦٠م) صاحب نظرية (الأفعال الكلامية) يرى أنّ الكلام ليكون مطابقا للحال "يجب أن يحصل تواضع واتّفاق على نهج مطّرد متعارف عليه, تكون له بعض الآثار المتواطئ عليها, بحيث يتضمّن هذا الطريق التلفّظ ببعض العبارات من لدن بعض الناس في بعض الملابسات, وعلاوة على ذلك في كلّ حالة مفترضة يجب أن يكون الأشخاص المعنيّون, والملابسات المخصوصة على وفق المناسبة حتى نستطيع أن نتمسّك بذلك النهج المحتكم إليه"[3], أي: إنّ طريق الاستعمال للغة العاديّة, مشروطٌ بجريانه وفق مقتضيات التواصل النفعي, ويكون متواضعاً عليه, أي: تتواضع الجماعة اللغوية على الاستعمال اللغوي المعيّن في الموقف المعيّن, وبذلك ترجع اهتمامات (أوستين) إلى وجود قاعدة مشتركة بين المتخاطبين, وهي القاعدة الوضعية التي يُبنى عليها الاستعمال فيما بعد, وهذه الأحوال التي تستعمل فيها الألفاظ مهمة لدرجة أنّها قادرة على الانحراف بدلالات الألفاظ من مدلولها الوضعي إلى المدلول الاستعمالي, وفي ذلك يقول أوستين: "إنّ ظروف النطق بالعبارة هو أهم معين لنا على معرفة الغرض منها... حتى إنّها لتكاد تجرّنا من تلقاء ذاتها إلى الالتباس وسوء التأويل, وعدم التمييز, وبخاصة فإنّه يحدث أن ننقلها ونستعيرها لأغراض أخرى, فننحرف بها عن أصل وضعها"[4], ضارباً لهذه الإشكالات الاستعمالية مثالاً هو(صيغة الأمر) الذي قد يخرج إلى معان كثيرة كالندبة والإباحة والطلب والتهديد, ويحتاج التداولي إلى ظروف الخطاب المحيطة به ليتخلص من اللبس والتأويل[5], وأنواع الخطاب هذه والموضوعات التي تحملها تلك (الأفعال الكلاميّة) المباشرة

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٠, ٢٤٦.

(٢) ينظر: التداولية عند علماء العرب, د. مسعود صحراوي: ٢٦.

(٣) نظرية أفعال الكلام العامة: ٢٧.

(٤) المصدر نفسه: ٩٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٩٤.

توجد "في إطار المعطيات الخلفيّة والمواضعات الاجتماعيّة المشتركة"[١], وهذا تصوّر جون سيرل (ت:٢٠١٥م) أيضا, الذي تبنّى (نظريّة المواضعة) عن طريق السؤال والجواب, ويقول: "هل إنّ الألسنة (في تقابل مع اللغة) تواضعيّة؟... هل من اللازم أن توجد مواضعة مّا؟... الجواب على ذلك هو في العموم: نعم...ومن الممكن أن نعتبر ألسنة بشريّة كثيرة, طالما كانت قابلة لأن يُترجم الواحد منها الآخر تحقّقات تواضعيّة مختلفة لنفس القواعد الضمنيّة, فأن يتوصل في الفرنسية إلى تقديم وعد بقول: je promets, وفي الإنجليزيّة بقول: I promise, هو شأن متّصل بالوضع"[٢], وهو ما أكّده مرّة أخرى في بيان طريقة تشكّل المعاني قائلا: "فرض المعنى العرفي على الكلمات, وكذلك فرض معنى المتكلّم في أداء الفعل الكلامي هما حالتان من وظيفة الوضع"[٣], والهدف من هذه العمليّة عند التداوليين التأثير في السامع لإنجاز فعلٍ لغويٍ بحسب السياق, ويحدد لنا (سيرل) طبيعة هذا الأسلوب فيقول: "الأسلوب الذي أتوسّل به لإحداث هذا التأثير هو من الأساليب المستعملة بالوضع عبر الخضوع إلى القواعد المتحكّمة في ذلك الاستعمال"[٤], وأمّا أن يُقتصر في صياغة الكلام على ما يفهمه السامع فقط دون النظر في اعتبارات الواضع فتلك فرية على التداوليين, إنّهم يدرسون اللغة بحسب استعمالها الفعلي, لكنّهم يرون وجوب خضوعها لعمليّة مواضعة لتتحقق شروط التواصل, ونصّ (سيرل) السابق ظاهر في الردّ على من اعتمد الاستعمال أصلاً في التحليل اللغوي ومعياراً في إنشاء عمليّة تواصل ناجحة دون الاهتمام بالوضع اللغوي وأثره في الواقع الاستعمالي للغة بشكل مؤثّر وناجح, وهو ما نصّ عليه آن روبول (ت:١٩٩٢م) وجاك موشلار بالقول: "وجود نظام ترميزي والمواضعة في اللغة لا شكّ فيه"[٥].

من زاوية أخرى يبحث سيرل في (طبيعة المعنى), ليضبط استعمالاته من أن تكون منفلتةً تخضع لإرادات المستعملين, فيقول: "الشروط التي قد تسمح لنا بقول شيء والدلالة على شيء آخر لا صلة له تماماً بالشيء الأول, ليست متوفّرة...أن نعني شيئاً عند التلفظ بجملة أمر أكبر من مجرد الارتباط العشوائي بدلالة الجملة في اللسان المستعمل. ينبغي أن نحاصر في تحليلنا للأعمال المضمّنة في القول كلا المظهرين: القصدي والوضعي"[٦], وهذان المظهران ركيزة التداوليّة, البحث عن مقصديّة المتكلّم مع معرفة مسبقة بالمواضعات التي اتفقت عليها الجماعة اللغوية الواحدة, وهذه الدلالات تنشأ عند

(١) التداوليّة من أوستن إلى غوفمان, فيليب بلانشيه, ترجمة: صابر الحباشة: ٧٢.

(٢) الأعمال اللغوية بحث في فلسفة اللغة, جون سورل, ترجمة: أميرة غنيم: ٧٤.

(٣) العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي, جون سيرل, ترجمة: سعيد الغانمي: ٢٢٤.

(٤) الأعمال اللغوية: ٨٥.

(٥) التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل, ترجمة: د. سيف الدين دغفوس, ود. محمد الشيباني: ٢٢.

(٦) المصدر نفسه: ٨٥.

(سيرل) بكيفيّات تواضعيّة محكومة بقواعد تنطبق على طبيعة الأعمال اللغوية والدلالات المشتركة[1].

أمّا الأفعال اللغوية غير المباشرة فقد فتحت باباً للبحث اللغوي عند التداوليين, إذ يرى سيرل مثلاً أنّ "السخرية والأعمال اللغوية غير المباشرة توفّران لنا أمثلةً أخرى تبيّن الصدع الواقع بين معنى قول المتكلّم ومعنى الجملة الحرفي"[2], معنى هذا أنّ التداوليين يقسّمون الكلام المستعمل بحسب طبيعة استعماله إلى: استعمال اللفظ بمعناه التحقيقي, واستعماله بمعناه التأويلي والمقاصدي, ومهمة التداوليين في هذا الباب تتمثّل في البحث عن الروابط القائمة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي أو بين المعنى الوضعي والدلالة المقصدية, لذلك, لجأ (سيرل) إلى البحث عن تلك المبادئ المجيزة لعملية الانتقال بدلالات الألفاظ من وضعها الأصلي إلى وضع آخر, وكيفيّة التمييز بين المعاني الحرفيّة والمعاني التأويليّة, معتقداً محدوديّة المعنى الحرفي, وقد خلص في بحثه ذلك إلى وجوب وجود علاقة استعمال لغويٍّ مشتركة بين المتكلّم والسامع تمكّن السامع من فهم مقصديّة المتكلم بخروجها من معناها الحرفي إلى المعنى التأويلي أو الاستعاري[3], وتتم هذه العمليّة من خلال مواضعات تأويل مشتركة بين المتكلّم والسامع بالاعتماد على الوضع السياقي, ويقصد به: "استعمال المتكلّمين المخاطبين علامات لفظية وغير لفظيّة تربط بين ما يقال في ظرف مكاني وزماني معيّن"[4], وإنّ دلالات الألفاظ "يفسّر قسمٌ وافرٌ منها بالسياق الذي وُضع لها أو الذي نُطق فيه بها في الواقع خلال التبادل اللساني"[5].

من جهة أخرى, يركز أوستين على أهميّة المواضعة في تحقيق قوة الفعل الكلامي, وأثناء الاستعمال اللغوي على فكرة المواضعة والاتفاق فيقول: "نحن حين نومئ إلى شيء ما أو نصدر بعض العبارات على سبيل الرمز إليه, فيشبه أن يكون الرمز والإيماء في هذا الموضع منطويين على المواضعة, وداخلين في التواطؤ والاتفاق... ومن ثمّ يجب أن نلاحظ أنّ قوّة فعل الكلام هي فعل اتفاقي منبن على التواطؤ والمواضعة, إنّه فعل مؤدّىً ومنجزٌ طبقاً للتواضع"[6], كما يفرّق بين نوعين من الأحداث وفاقاً لنظرية الأفعال الكلامية, إذ إنّ إنجاز الأفعال الكلاميّة عنده متوقّف على التواضع اللغوي, غير أنّ ما يصدر عن هذا الفعل الإنجازي من حدث فيزيائي مترتّب عليه لا أثر للتواضع فيه, بعبارة أخرى: الدلالة اللغوية للأفعال مبنية على التواضع اللغوي, والحدث الفيزيائي راجع إلى قوّتها الكلاميّة, يقول: "إنّ قوى أفعال

(١) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل: ٣٣, ٥٨.

(٢) المصدر نفسه: ٧٢, نقلا عن كتاب: المعنى والعبارة, جون سورل: ١٢١-١٢٢.

(٣) ينظر: التداوليّة: ٧٢-٧٥.

(٤) المصدر نفسه: ١٠٤.

(٥) المصدر نفسه: ١٣٨.

(٦) نظرية أفعال الكلام العامة: ١٢٥.

الكلام تتصف بالمواضعة والاتفاق, بينما لازم أفعال الكلام لا تعلّق لها ولا صلة بالمواضعة والاتفاق"[1].

وعني الدرس التداولي عند (سيرل) بالوضع ومباحثه عند مناقشة فكرة (القصدية), تحت ما يسمّيه (نظرية الاستخدام والتسمية) التي تشير إلى الاستعمال والوضع, فلكي تتحقق العمليّة التواصليّة ينبغي استعمال الألفاظ الموضوعة للدلالة على قضاياها المحددة, يقول: "إنّ التعبيرات المقصودة تشير إلى استعمالها المألوف... أي: إنّها عبارة عن اسم للقضيّة...وحين ننقل حديث شخص آخر لا نحتاج لوضع أسماء لقضاياه أو تسميتها"[2], هذا النص يحمل إشارة ظاهرة إلى قضية المواضعة القائمة على الاستعمال المألوف, وهذه الألفة لا تتحقق إلّا عن طريق الاستعمال الممنهج بطريق التواضع والاتفاق, حتى يكون استعمال الاسم للدلالة على قضية مألوفة ذا صلة بالاستعمال اليومي, وهو شرط للعمليّة التواصليّة, وفي ذلك يقول: "يكون التواصل في نطق تعبير معيّن ممكنا بين المتحدث والمستمع بسبب إدراكهما لمعنى مجرد مشترك يرتبط بالتعبير"[3], غير أنّ دلالات الألفاظ لا تتحدَّد بحسب القصدية فقط؛ بل بالاستعمال المتواطأ عليه من لدن المستعملين ليكوّن قاعدة تواصليّة مشتركة بين المتخاطبين, وبذلك الاعتبار فإنّ "الدلالة أكبر من أن تكون شأناً متعلّقاً بالقصد وحسب, فهي كذلك, في بعض الأحيان على الأقل, شأن متعلّق بالوضع"[4], ووظيفة اللفظ الموضوع عند (سيرل) هي تمثيل الموضوع له "لأنّ الكلمات ذات المعنى هي نفسها موضوعات ذات وظائف وضع"[5], بمعنى آخر: تركّز التداوليّة على الألفاظ الموضوعة المستعملة, أمّا الألفاظ المهملة فلا يتعلّق بها الدرس التداولي؛ لأنّها تقوم على دراسة اللغة أثناء الاستعمال, ومعرفة دلالات الألفاظ الموضوعة إنّما يتمّ "بموجب قواعد تواضعيّة تتحكّم في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة"[6].

ومن مباحث الدرس اللغوي التداولي الذي ظهر فيه أثر النظرية الوضعية واضحاً, هو المبحث البلاغي, المتعلّق بمبحث (الحقيقة والمجاز) فيمّا يطلقون عليه (المعنى الحرفي, والمعنى غير الحرفي), وهذان المعنيان يتشكّلان وفق الاستعمال, فإن استُعمل اللفظ في معناه الموضوع له, فهو (المعنى الحرفي), وإن استُعمل في غير معناه الموضوع له فهو (المعنى غير الحرفي), ومبدأ التقسيم كما هو واضح مبدأ وضعي, إذ الفيصل بين الاستعمالين هو الوضع[7].

---

(١) نظرية أفعال الكلام العامة: ١٤١.

(٢) القصدية بحث في فلسفة العقل, جون سيرل, ترجمة: أحمد الأنصاري: ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٠.

(٤) الأعمال اللغوية: ٨٥.

(٥) العقل واللغة والمجتمع: ٢٢٦.

(٦) التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل: ٥٤.

(٧) ينظر: التداوليّة: ١٨١-١٨٥.

- وضع المبهمات في الدراسات التداوليّة:

يشير سيرل إلى قضية الارتداد المرجعي في مقصديّة المتكلّم, مستشهداً لذلك بالضمير (أنا) و(أنت) واسم الإشارة (هذا), والاسم الموصول (الذي), وأنّها تدلّ على موضوعها من خلال علاقاتها التي لا تظهر في الكلام المباشر, وهي مشتركة في أنّ لها ارتباطاً واضحاً بقصديّة معيّنة, من خلال علاقات تربط بينها وبين قضاياها التي تشير إليها, وهو يتحدث هنا عن الطبيعة الوضعيّة لهذه الأسماء وأثر (قرينة الخطاب وقرينة الإشارة وقرينة العهد الذهني) في إزالة الإبهام عنها, وهذه القرائن هي المعنى التفسيري الموضّح للمعنى الوضعي لهذه الأسماء, وهذه القرائن هي متعلّقات مقصديّة للمتكلّم؛ لأنّ "المعنى الجذري في حدّ ذاته لا يحدد الموضوع الذي يمكن الإشارة إليه, وإنّما يعطي المعنى الجذري قاعدةً لتحديد الإشارة المتعلّقة لكلّ منطوق في العبارة"[1], والمعنى الجذري هو المعنى الموضوع له هذه الأسماء, ويدلّ على كلّي مشترك بين جميع أفراد جنسه, غير أنّ قرائنه التي يسمّيها (المعنى التفسيري) "تشير ببيان العلاقات التي يرتبط بها الموضوع المشار إليه بمنطوق التعبير"[2], وهذه العلاقات الحاكمة للاستعمالات المختلفة لدى التداوليين تعدّ هدفاً نظامياً لغوياً في النظرية التداوليّة, ويعني كما يصرح سيرل" أن نردّ أقصى ما يمكن من المعطيات إلى أقلّ عدد ممكن من المبادئ"[3].

الوضع وأنواعه في الدراسات التداوليّة:

فيما يتعلّق بالموضوعات الشخصيّة التي منها (اسم العلَم) يشير رسل إلى قضية المواضعة قائلاً: "نحتاج للقيام بإشارات متكررة لنفس الموضوع حتى وإن كان غير حاضر أمامنا, ونعطيه اسماً, ثم نستخدم هذا الاسم من ذلك الوقت فصاعداً للإشارة إلى ذلك الموضوع"[4], وهي موضوعة عنده لـ"التعبير على الأقل عن فئة معيّنة من المضمون القصدي"[5], بمعنى أنّها موضوعة لمشخّص.

وأمّا طريقة وضع الاسم بإزاء مسمّاه فيذهب (سيرل) إلى القول باعتباطيّة العلاقة بينهما من خلال تبنّيه آراء من أنكر على أصحاب (النظرية السببية) نظريّتهم, والقول بالعلاقة السببية بين الاسم والموضوع "يمثّل نوعا من التعسّف, إذ لا يمنعنا شيءٌ من تقديم اسم عن طريق الوصف"[6], وهذا الرأي تبنّاه من

(١) القصديّة: ٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٨١.

(٣) الأعمال اللغويّة: ١٥٥.

(٤) القصديّة: ٢٨٩.

(٥) المصدر نفسه: ٢٨٩.

(٦) القصدية: ٢٩٤.

التداوليين بلانشيه (ت:١٩١٣م), قائلا: "العلامة اعتباطية, ولذلك يمثّل الاختلاف هوية المجموعة والفرد على حدّ السواء"[١], ويقول في موضع آخر في معرض الردّ على أصحاب النظريّة السببية أو ما يعرف في درسنا اللغوي العربي بـ (الدلالة الذاتية) من خلال افتراض: "أن رجال الفلك في المجتمع كانوا قادرين على التنبؤ بالعواصف والحوادث الفلكيّة التي قد تحدث في المستقبل, ووضعوا أسماء لهذه الحوادث المستقبليّة والظواهر, ويتم تعليم هذه الأسماء كلها لكلّ أفراد المجتمع عن طريق الوصف فقط...ليس هناك أي استخدام واحد لاسم علَم يمكن أن يؤكّد وجود السببيّة أو صورتها"[٢].

ولم تغب عن درس التداوليين قضيّة (الوضع الخاص والوضع العام), إذ ناقشوا بعد بحوثهم في (باب الإحالة التامّة) للأفعال الإنجازيّة واستلزاماتها الحواريّة وضعَ اسم العلم وأنّه موضوع لمعيّن, وانتقلوا للحديث عن أسماء الجنس مثل (رجل), ويسمّونها (الواصفة غير الأحاديّة)؛ لأنّه موضوع لمفهوم كلّي, يحتوي على لفظ وصفيّ عام, فإذا ما أدخلنا عليه أداة التعريف (ال), انتقل من العموم إلى الخصوص, ولا يلزم لاستيفاء الفعل الإنجازي سوى وجود رجل واحد ينطبق عليه الوصف, والاستلزام الحواري للاستعمالات المختلفة للأسماء الموضوعة بالوضع العام حالة تقييدها لا تستلزم وجود شيء واحد فقط ينطبق عليه الوصف؛ بل وجود شخص ينطبق عليه الاستعمال اللغوي, ويرى سيرل أنّ وظيفة (أداة التعريف) تحديد مقصديّة المتكلّم التي تشير إلى شيء مفرد مخصوص, ووظيفة الواصفة المتعلّقة بها أن تعيّن للمتلقّي ذلك الشيءَ المعيّن الذي قصده المتكلّم[٣].

والفرق بين (اسم العلَم) و(المعرّف بأل) الاستغراقيّة فرق بين الجزئي والكلّي, والفرق بينهما من جهة نظر التداوليين يتحدد في شروط الإحالة اللغويّة إلى الموضوع بالوضع الجزئي والموضوع بالوضع الكلّي, "فلاستيفاء مسلّمة التعيين بالنسبة إلى الجزئيّات, فإنّه يتعيّن على المتكلّم أن يتوفّر على واقعة ممكنة بالكيفيّة التي يصفها به مبدأ التعيين, ولاستيفاء صنو مبدأ التعيين بالنسبة إلى الكلّيات ليس يُحتاج إلى أيّ معلومة واقعيّة من هذا القبيل"[٤], ومن قبيل التفرقة بين (العلم) و(المعرّف بأل) أننا يمكننا مناقلة الاسم المعرّف بـ(أل) بين الدلالة على موصوف معيّن بإضافة (أل) أو دلالته على كلّي بتجريده من (أل), في حين أنّ أسماء الأعلام لا تكون إلّا مشخّصة, وبالتالي لا يمكن مناقلة دلالتها إلى العموم, وهذا الاختلاف مأخوذٌ فيه الجانب الوضعي لهذه الأسماء[٥].

---

(١) التداولية من أوستن إلى غوفمان: ٤٧.

(٢) القصديّة: ٣٠٠-٣٠١.

(٣) ينظر: الأعمال اللغوية: ١٤٩.

(٤) الأعمال اللغوية: ٢٠٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٣.

من ناحية أخرى, يفرّق الدرس التداولي بين طبيعة الموضوعات باعتبار وضعها, فيقسّمون الألفاظ إلى قسمين:

الأول: ألفاظ ذات محتوى إجرائي.

الثاني: ألفاظ ذات محتوى مفهومي.

ويقصد بالأول (أدوات الأزمنة النحوية, أدوات العطف, والضمائر, وأدوات التعريف), ويُطلق عليها (الألفاظ المغلقة, أو غير المعجميّة)؛ لأنّها غير قابلة للإضافة إليها إلّا بإعادة تعديل مجموع النظام اللغوي, ويقصد بالقسم الثاني (الأسماء والأفعال والصفات), وتسمّى (الألفاظ المفتوحة, أو المعجمية), ويمكن إضافة مفردات جديدة إليها؛ لأنّ الإضافة إليها لا تمسّ النسيج اللغوي[1], وهذه التفرقة بين الموضوعات اللغوية مأخوذ فيها الجانب الوضعي, ففي كل اللغات تلزم الأدوات حالةً واحدة, لا يعدّل عليها إلا بتعديل نظام لغوي كامل, وأمّا الألفاظ التي تحمل دلالات معجميّة فإنّها موضوعة بطريقة تسمح بالزيادة عليها أو النقصان, وكما هو واضح, فإنّ النظرية الوضعية راسخة في الدرس التداولي في كل حلقة من حلقات بحوثهم اللغوية.

المباحث الوضعية في التوليديّة التحويليّة:

يختلف الأمر فيما النظريّة التوليدية التحويلية عرضاً وتوجيهاً, وذلك عائد لتشعّب نماذجها ومرورها بخمسة نماذج بحثيّة, مثّلت منعطفات تنظيريّة للنظريّة التوليديّة التحويليّة, وهي متشعّبة ومتباعدة الأطراف, وهذا الأمر يقتضي منّا الوقوف على نماذج النظريّة وماهيّاتها وصولاً إلى المباحث الوضعيّة في مضامينها:

يعدّ نعوم جومسكي رائد الدرس اللساني الحديث, وقد طوّر من نظريّته المتعلّقة باللغة كثيراً, تلك النظريّة الأقرب بالتحليل النفسي المرتبط بماهيّة اللغة انطلاقاً من مرحلة ما قبل الكلام, أي: البحث في الجهاز التكويني, الذي يحتضن اللغة, ولذا لم يعن في نظريّته باللغة في مرحلة الوضع والكلام, ولأجل ذلك اختفت عنده قضية التواطؤ والاتفاق والمواضعة, ولم يكن الحديث عن المعاني من مجالات اهتمامات النظريّة التوليديّة التحويليّة, ولذا غاب النقاش عن أركان المواضعة جملةً وتفصيلاً.

إنّ طبيعة الدس التوليدي قد نهج بالدرس اللساني منهجاً مختلفاً, إذ كانت الدراسات اللسانيّة السابقة تنطلق من البنية الخارجيّة للغة, ووصفها بناءً على ملاحظة السلوك اللساني لها؛ انتقلت النظرية التوليدية التحويلية إلى جهة أبعد من البنية الخارجية للغة وهي "الخطوة الثانية الهامة في تطوّر

(١) ينظر: التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل: ١٧٧.

اللسانيّات على المستوى المعرفي والمنهجي...فعلى مستوى الموضوع, أصبح مجال الدراسة اللسانيّة هو اللغة الداخليّة, أي: المعرفة اللغويّة القابعة في ذهن المتكلّم والموجودة ماديّا في دماغه, وعلى المستوى المنهجي دمجت اللسانيّات في مجال العلوم الطبيعيّة, وطوّر النحو التوليدي مقاربة نظريّة عقلانيّة للغة تتجاوز حدود الوصف والتصنيف إلى التفسير وما وراء التفسير"[1], إنّ هذا النص يكشف لنا عن طبيعة العرض اللساني للغة في التوليديّة التحويليّة, وتعرف هذه النقلة بأنّها مقاربة (المبادئ والوسائط), ووفق هذا النموذج يحتاج اللساني إلى "حلّ الصراع القائم بين الكفاية الوصفيّة والكفاية التفسيريّة للكشف عن العناصر الأساسيّة داخل اللغة الداخليّة"[2], نستنتج من هذا النص أن جومسكي لا يلغي فاعليّة (الكلام) في فهم طبيعة اللغة الداخليّة؛ بل إنّه الوسيط الموصل إلى المبادئ الفطريّة للغة, ولذلك اتّسمت دراساته بالكليّة؛ لأنّه يتناول اللغة في الذهن لا الكلام الفعلي.

وقد رأى تشومسكي أنّ البحث اللغوي المتعلّق بالنص والكلام قد أُشبع بحثاً وتنظيراً, ولا بدّ من الانطلاق بالدراسات اللغويّة من نقطة أبعد في العقل, فاختار الحديث عن الجهاز اللغوي الذي يولد الطفل وهو مزوّد به, وتشكّل النموذج الأوّل وفق ثنائيّتي (القابليّة والاداء), و "إنّ موضوع اللسانيّات هو الملكة اللغويّة الفطريّة"[3], وهذا الموضوع يتسّم بالوحدويّة بين أفراد الجنس البشري, إذ يفترض جومسكي أنّ اللغة في الذهن (الملكة الفطريّة) الموحدة بين أفراد الجنس البشري[4].

و"تخصّ القابليّة اللغويّة مبدئيّاً المتكلّم والسامع المثالي المنتمي إلى جماعة بشريّة ذات تماثل كلامي تام, العارف للغة تلك الجماعة معرفةً تامّةً والذي لا يكون متأثّراً بحدود لا صلة لها بالقواعد كالذاكرة المحدودة"[5], والحديث في القابليّة اللغويّة يتمحور حول اللغة لا الكلام, وهذا ما تبنّاه الدكتور مرتضى جواد قائلاً: "لقد طرحت مدرسة القواعد التوليديّة أنّ وصف لغة ما ليس كافياً إطلاقاً؛ بل إنّ الهم الرئيس للبحث اللغوي هو وضع نظريّة لغويّة تعطي تفسيراً لهذه الظاهرة العقليّة الإنسانيّة التي نسمّيها اللغة"[6], و إننا نرى أنّ جومسكي قد خرج من حدود الدراسات الوصفيّة للغة, وترك الحديث عن المواضعات اللغويّة الاجتماعيّة وماهيّة العلاقات بين الدالّ والمدلول, وأنواع المدلول من حيث المعنى الدالّ عليه؛ لأنّه يتبنّى فكرة (الملكة اللغويّة) التي تجيب عن تساؤل (أفلاطون) حول كيفيّة معرفة الفرد

(١) اللسانيّات التوليديّة من التفسير إلى ما وراء التفسير, نعوم تشومسكي, ترجمة: محمد الرحالي: ١٠, مقدمة المترجم.

(٢) المصدر نفسه: ١٦, مقدمة المترجم.

(٣) المصدر نفسه: ١١, مقدمة المترجم.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩.

(٥) جوانب من نظريّة النحو, نعوم تشومسكي, ترجمة: مرتضى جواد باقر: ٢٧.

(٦) المصدر نفسه: ٦, مقدمة المترجم.

البشري لهذا الكم من اللغة رغم قصر التجربة ومحدوديّتها, فجاءت فكرة (الملكة أو الفطرة اللغويّة) التي يرى جومسكي أنّ الطفل يولد مزوّداً بها, وهذه الفطرة تحكم اللغة الطبيعيّة, وأمّا اختلاف اللغات فعائد إلى اختلاف الوسائط, وهذه الوسائط هي محط نظر (النظريّة الوضعيّة) والتي تجاوزها جومسكي إلى البحث في (فطريّة اللغة)[1].

ومن جهة أخرى أشار مرتضى جواد إلى أنّ النظريّة التوليديّة لا تبحث اللغة في مرحلة الأداء, فهي بصورة عامّة "تعنى بوصف القابليّة اللغويّة لدى الإنسان بصورة عامّة...وكيف يبني الطفل هذا النظام العقلي في ذهنه معتمداً على المادة اللغويّة التي يتلقّاها ممن يعيشون حوله"[2], ويمكن أن نجد في هذا التساؤل مبحثاً وضعيّاً يقوم على تعرّف الطفل على اللغة المتواضع عليها, وبحكم القابليّة اللغويّة يلتزم بما تمّ الاتّفاق عليه من مواضعات مجتمعيّة, بل نعتقد أنّ الطفل يفرّق بحكم تلقّي اللغة بين الموضوعات بالوضع الشخصي والنوعي من خلال تساؤله عن أسماء الأشياء ولا يفعل ذلك عندما يقوم بجمع المفردات مثلاً؛ لأنّه يدرك القياس من غيره.

ويؤكد جومسكي على البنى الذهنيّة للغة عند المتكلّم وأنّه لا يمكن معرفتها من دون الداء الكلامي, وهذا مبحث وضعيٌّ صميم؛ لأنّ حالة الوضع تمثّل الحالة النموذجيّة للغة بخلاف الأداء, وأنّ المعتبر في تصنيف الكلام حالة الوضع الذي يتّصل بتلك البنى الذهنيّة المغروسة في الوعي المجتمعي[3].

ويمكننا القول إن (جومسكي) في ذكره مصطلحات (القابليّة اللغويّة, الاداء اللغوي, المقبوليّة, الصحة القواعديّة) انطلق من الموضوعات اللغويّة المعبّرة عن المكنونات الذاتية, وهو يحاول الذهاب إلى نقطة أبعد في الدرس اللغوي, فهو يعتمد أرضيّة لغويّة قارّة في ذهنه للوصول إلى النقطة الأبعد, وعدم الحديث مباشرة عنها لا يعني أنّه لم يعرها أهميّةً؛ إذ تكشف اصطلاحاته عن تقرر اللغة عنده بمفاهيمها المتواضع عليها, وإلّا فإنّ الخزين المعرفي القائم في القابليّة اللغويّة مكتسبٌ من المحيط الخارجي, وهذا المحيط قد تواضع على استعمالها بلا شك, والمقبوليّة تحتكم إلى الموضوعات اللغويّة, فما قارب منها نوع الوضع وجهته فهو المقبول, إذن معيار جومسكي في المقبوليّة هو قرب الأداء من الوضع وعدمه.

فضلاً عن كون القواعد التوليديّة المعنيّة بالبحث عند جومسكي ينبغي لها أن تكون "نظام قوانين يمكن أن يعاد استعمالها باستمرار للحصول على عدد غير محدود من البنى"[4], وهذه مقاربات لما

(١) اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير: ١٥, مقدمة المترجم.

(٢) جوانب من نظريّة النحو: ٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤.

(٤) جوانب من نظريّة النحو: ٣٩.

نطلق عليه في النظريّة الوضعيّة (الوضع النوعي) القائم في فكرته على إنتاج عدد لا محدود من الجمل انطلاقاً من قواعد محدودة بواسطة القوانين الكلّيّة الموضوعة.

وهذا الجزء من النظريّة المتعلّق بإعطاء عدد لا محدود من الجمل وإن لم يشر جومسكي إلى نوع وضعه إلّا أنّ فكرته تقوم على (الوضع النوعي) الذي يُراعى فيه جوانب عامّة يُقاس عليها, وبالتالي هي قواعد كلّيّة محدودة تنتج جملاً لا محدودة لكنّها مقولبة في قالب عام.

والمكون النحوي عند جومسكي يتكوّن من (بنى عميقة) موجودة في الذهن, تحوّلها (البنية السطحيّة) إلى العالم المادي لتبيّن شكل الجمل في البنية العميقة, فالبنية السطحيّة تمثّل انعكاساً مثالياً أو غير مثالي للقواعد الذهنيّة, والبنية العميقة تمثّل القواعد الذهنيّة الكامنة في القابليّة اللغويّة, وهذه القواعد المعنيّة الموجودة بفعل(الملكة أو الفطرة اللغويّة) التي يولد الإنسان مزوّداً بها, علماً أنّ هذه القواعد تحمل مكونات نحويّة تتسم بالصحة القواعديّة, ومكونات دلاليّة تتسم بالمقبوليّة ومكون فنولوجي, إلّا إنّ المكونين الأخيرين لا دور لهما في عمليّة في التوليد المتسلسل لبنى الجملة[1], ويمكننا القول إنّ جومسكي حين سلب الدور الإنجازي للمكون (الدلالي والفنولوجي) فإنّه يقرر غائيّة النظريّة التوليديّة التحويليّة, وهي محاولة الوصول إلى نظريّة كليّة تسهم في بيان ماهيّة هذا الجهاز البشري وكيفيّة تشكّل تلك القابليّة اللغويّة في الذهن, ويشرح لنا جومسكي (القواعد التوليديّة) بطريقةٍ يقاربها من مفهوم (الوضع النوعي) في النظريّة الوضعيّة, ونجد خيوط هذه الفكرة في البرنامج الأدنوي الذي يفترض فيه جومسكي أنّ "الملكة اللغويّة تتميّز بكونها غير حشويّة, وأنّ مبادئ اللغة تتمتّع بقدر كبير من الاقتصاد"[2]؛ لأنّ "قدرة القواعد التوليديّة غير المحدودة تبرز من خاصيّة صوْغيّة معيّنة تتصف بها هذه القوانين الصنفيّة, وهي أنّ هذه القوانين تقدم الرمز الابتدائي (ج) في خط الاشتقاق, وعن هذا الطريق يمكن لقوانين إعادة الكتابة فعلا إدراج أدلّة نظميّة أساسيّة أخرى, وهذه العمليّة تتكرر بدون حدود"[3].

ويمكننا القول إنّ جومسكي لم يكن معنيّاً بالبحث المتّصل بالجانب اللغوي الاستعمالي إلّا لكونه معبّراً عن القدرة الفطريّة المزوّد بها الفرد البشري, وهو يبحث الجهاز اللغوي كأيّ عضو من أعضاء الجسد المبحوثة الأخرى, لمعرفة ماهيّة الجهاز اللغوي لا معرفة ذات اللغة.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣.

(٢) اللسانيّات التوليديّة من التفسير إلى ما وراء التفسير: ٢٧.

(٣) جوانب من نظريّة النحو: ١٧٨.

المصادر والمراجع

١- بحث في المعنى والصدق, برتراند رسل ترجمة, د. حيدر حاج اسماعيل, المنظمة العربية للترجمة, بيروت- لبنان, ط١, ٢٠١٣م.

٢- البنى النحويّة, نعوم جومسكي, ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز, مراجعة: مجيد الماشطة, دار الشؤون الثقافيّة العامة- بغداد, ط١, ١٩٨٧م.

٣- البنيويّة, جان بياجيه, ترجمة: عارف ميمنه وبشير أوبري, منشورات عويدات, بيروت- لبنان, ط٤, ١٩٨٥م.

٤- بؤس البنيويّة الأدب والنظرية البنيويّة, ليونارد جاكسون, ترجمة: ثائر ديب, دار الفرقد, دمشق- سورية, ط٢, ٢٠٠٨م.

٥- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداوليّة لظاهرة (الأفعال الكلاميّة) في التراث اللساني العربي, د. مسعود صحراوي, دار الطليعة- بيروت, ط١, ٢٠٠٥م.

٦- التداوليّة من أوستن إلى غوفمان, فيليب بلانشيه, ترجمة: صابر الحباشة, ط١, ٢٠٠٧م.

٧- التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل, آن روبول, جاك موشلار, ترجمة: د. سيف الدين دغفوس, ود. محمد الشيباني, المنطمة العربية للترجمة, ط١, ٢٠٠٣م.

٨- جوانب من نظريّة النحو, نعوم جومسكي, ترجمة: مرتضى جواد باقر, مطابع جامعة الموصل, ١٩٨٥م.

٩- العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي, جون سيرل, ترجمة: سعيد الغانمي, الدار العربية للعلوم, بيروت- لبنان, ط١, ٢٠٠٦م.

١٠- القصدية بحث في فلسفة العقل, جون سيرل, ترجمة: أحمد الأنصاري, دار الكتاب العربي, بيروت- لبنان, د.ط, ٢٠٠٩م.

١١- محاضرات في علم اللسان, فرديناند دي سوسير, ترجمة: عبدالقادر قنيني, أفريقيا الشرق, المغرب,ط٣, ٢٠١٦م.

١٢- نظرية أفعال الكلام العامة- كيف ننجز الأشياء بالكلام, أوستين, ترجمة: عبدالقادر قينيني, أفريقيا الشرق, د.ط, ١٩٩١م.